الغربية. لكن تبرز هنا قضايا عمق التربة كأحد العوامل المحددة لانواع الزراعات الممكن إنباتها بشكل ناجح في تلك الاراضي. وهناك امكانية جوهرية نسبيا في استصلاح الاراضي في الاغوار، وتعتمد نسبة الاستصلاح على توفر المياه الصالحة للزراعة. اما في قطاع غزة فان امكانية استصلاح الاراضي بمعنى زيادة الرقعة الزراعية فتبدو ضئيلة وضعيفة الاحتمال. بينما هناك امكانية كبيرة في استصلاح تلك الاراضي في كل من الضفة والقطاع والتي تعتبر مزروعة اساسا من حيث ورودها في الاحصاءات الرسمية. لكن تعتمد امكانية استصلاح هذه الاراضي على وجود نظام اجتماعي يسمح بالاستصلاح ومن ثم الاستغلال.

وبمثل هذه النظرة الشمولية لقضية استصلاح الاراضي بمفهومها الشامل فان هناك ضرورة لاعادة النظر في النمط الزراعي السائد في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ليتحول من الزراعة التقليدية والعشوائية الى الزراعة المبرمجة المعتمدة على حاجات الاستهلاك المحلي اولا، وضمن محددات او امكانيات الوصول الى الاعتماد الذاتي خاصة في بعض المحاصيل الاستراتيجية، وضمن معيار الاستغلال الامثل للموارد المحدودة، ومع الاخذ بعين الاعتبار حاجات الاسواق الخارجية وكيفية تلبية تلك الاحتياجات من الزراعات الفائضة عن الاستهلاك المحلي والمواصفات والمقاييس المطلوبه. وتتطلب اعادة النظر في النمط الزراعي ضرورة مراعاة التوازن بين الزراعة النباتية والزراعة الحيوانية، ذلك ان تنمية الثروة الحيوانية تعتبر استراتيجية هامة في قضية الامن الغذائي، وعليه لا بد من تخصيص جزء من الموارد - ارض ومياه - للزراعات العلفية كمتطلب اساسي لتطوير فرع الثروة الحيوانية وخاصة الابقار الحلوب. وكذلك هناك اهمية في قضية اعادة ترتيب النمط الزراعي لتحويل مساحات بعض الزراعات لحساب زراعات اخرى.

ولا بد من التنويه هنا، بان تخصيص هذه الورقة لقضية استصلاح الاراضي وتطويرها، لا ينفى - بل يؤكد - اهمية واولوية تشجيع قيام مؤسسات البحوث الزراعية التطبيقية، كضرورة اولية لعملية التطوير الزراعي وقبل وضع خطط التطوير. وكذلك فهناك اهمية خاصة لتطوير برامج الارشاد الزارعي والتدريب اذ ان تلك البرامج هي الادوات المباشرة في نقل التكنولوجيا وتنظيم العمل الزراعي. اما قضية التسويق فهي المعضلة الاساسية والعملية النهائية التي سيترتب عليها نجاح او فشل برامج تطوير الارض والانتاج فما لم تأخذ نصيبها الوافي من المعالجة، تصبح قضية الاستصلاح جهدا ضائعا.

وغني عن القول ان عملية تطوير الزراعة تعني النظرة الشمولية والمتوازنة من حيث قضية توفير الاستثمارات الرأسمالية لتطوير الموارد الطبيعية وزيادة مساحتها وكفاءة استخدامها، ولتحسين النظم الاجتماعية والبنى التحتية الاساسية المساعدة في عملية التطوير. وهذا يعني تحول جذري في استراتيجيات وبرامج التمويل للعملية الزراعية، بحيث تبدأ بالابتعاد عن استراتيجيات "البقاء المؤقت"، لتتبنى استراتيجيات خلق الفرص التي تسمح للمزارع بالاعتماد على نفسه وموارده، وبحيث يمكن معها احداث بعض التغييرات في البنى التحتية المساعدة للعمل الزراعي، وفي النظم الاجتماعية، ولصالح عملية "البقاء الدائم والمتجدد" للانسان الزراعي.